

غيره طاعا في ذلك اذ اقامت المرتد او قتل **على ردة** او حتى يدارح في
اي حكم يلقوه وهو بمنزلة الموت حكما عندنا خلافا للمشايخ في
الكسبية اي شي الربي الكسبية في حال الاسلام فهو ردة المسلمين
وما الكسبية في حال ردة يوضع في بيت الله عند الحنيفة وعندهما
الكسان جميعا اي في حال الاسلام والردة لورثة المسلمين وعند
الشافعي الكسان جميعا يوضع في احد قولىه بطريق الامتد وفي قوله
الافرنه مال ضائع نص عليه المترف في مختصر فاجتهد المشايخ بقوله
لا يرت المسلم والكافر ولا الكافر من المسلم والمرتد كافر لا يرت المسلمون
منه وحبها ما روي انه عليا قتل المستور العجلان بالردة وقسمه
بني ورتة المسلمين على فرايض الله تعالى لم يستفتش فيه الكسبية في
الاسلام وفي حال الردة قد لهذا ان حكم الاسلام باق في حقه ان كان
تورث ورتة المسلمين منه تورث المسلم من المسلم لان الكافر لان المرتد
محكوم بحكم الاسلام مرد وواليه نصار كالمسلم لان المرتد لو كان غيبه
ديه من كلا الكسبين مع اختلاف في كيفية قضاء الدعوى فدلالة ملكه
غير موقوف في ثبوت ملكية كسبه ولهذا تنفذ تصرفاته وعقوده
فيه ولا سلم يفر عليه منه هل يموت المرتد المسلم كالمسلم ويستند
التورث اليها في الردة لانها اسباب التورث فيكون تورث مسلم من مسلم
وحتى يعرف العرف بين الكسبين وهو ان يقال ان الحكم بمرتد
يستند اليه في الردة لان الردة يصح بها الكسبية وفي حال

اسلامه يمكن

اسلامه يمكن اسناد التورث اليه وقت اسلامه لانه كان موجودا في ذلك
فيكون تورث مسلم من مسلم فهو جاز في خلاف ما الكسبية في حال الردة لانه يمكن
اسناد التورث في حال وقت اسلامه لانه لم يكن موجودا في ملكه بوضوئه
لو اذنه لصار تورث المسلم من الكافر واليهج واليهج خلاف الردة
تزل ملكية الكسبية فاستحال ان يعيد تعاوان الملك فيكون ملكا بلا ملك
فيوضع لبيت الله لان تصرفاته يومه معرفة بتردد مال ولا يكون الملك
بها صحيحا فيكون في حال الردة ما بمنزلة الميت من وجلة يستحق
القتل على وجه لا يفي ذلك عنه مع تقاوم ردة فيوتحق الكسبية المصلفة
فادامات او قتل بعد ذلك كان في حال الردة غير له الحربي المفقود في ايدينا
وكذلك او حتى يدار الحرب حكم به واما تقسيم على ردة عنه عندنا
عنه مال المستور العجلان بالانقيس لانه قتل على الفور بلا مال الكسب
لانه رجل مهيب حرم على قتل الكفار فيل على هذا قصد على قتل من قال
لا اله الا الله عند سلة السيف له فقال النبي عم له افقتل من قال
لا اله الا الله قال له هذا الحق السيف يا رسول الله قال اشترحت فيه
ولم يمنع عنه الي هذا وجميع ما يكون من الاختلاف مع الحج في المرتد التورات
او قتل على ردة في حال الاسلام بعد الكسبية واما ما الكسبية
بعد الحق قد يدار الحرب فهو في الحاج اليه بالانفاق لانه
ذلك كان من هجران كبريا في الميراث لانه في ايديهم ومع ذلك
هم ما منع آخره واختلاف في الاصل فيهم **في حال الردة** هذا المختار في الردة

في الردة